



INTERNATIONAL COMMISSION OF JURISTS

Commission internationale de juristes - Comisión Internacional de Juristas

" dedicated since 1952 to the primacy, coherence and implementation of international law and principles that advance human rights "

بيان صحفي

7 سبتمبر 2005

تونس - المحكمة تصادر حرية تعبير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان اسبوعين قبل الاجتماع التحضيري للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات

إن اللجنة الدولية للحقوقيين تأسف على قرار المحكمة الابتدائية بتونس بعدم السماح للرابطة - وهي منظمة تابعة للجنة الدولية للحقوقيين منذ سنوات طويلة - بعقد مؤتمرها السنوي في 9 و 10 و 11 سبتمبر 2005.

يعلن سكرتير العام للجنة الدولية للحقوقيين السيد نيكولاس هوين ان "بينما ستستضيف تونس قريباً القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، تُظهر تلك التصرفات اسبوعين قبل الاجتماع التحضيري للقمة مدى التناقضات الصارخة بين الصورة التي تحاول الدولة الترويج لها على الساحة الدولية و القمع على الصعيد الداخلي".

إن اللجنة الدولية للحقوقيين تأسف على تلك الإجراءات ضد منظماتها التابعة وكذلك ضد أي منظمة أو شخصية تعمل لحماية وترويج حقوق الإنسان. واستكمل السيد هوين حديثه قائلاً "تُعتبر مثل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً للإلتزامات الدولية لتونس خصوصاً الحقوق في حرية التعبير و الإجتماع السلمي و التجمع التي ينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية". من جهة أخرى فإن قرار المحكمة يعد متناقض تماماً مع الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان و الذي يؤكد حق الأفراد و الجمعيات "أن يدعو و يسعى إلى حماية و إعمال حقوق الإنسان و الحريات الأساسية".

من جهة أخرى فإن اللجنة الدولية للحقوقيين تلاحظ ان المعوقات ضد عمل الرابطة تأتي في سياق تكثيف القيود و المضايقات من قبل السلطة ضد العديد من المنظمات مثل جمعية القضاة التونسيين. و لا يعد إلغاء المؤتمر السنوي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان شياً جديداً حيث قامت المحكمة الابتدائية بتونس نفسها من قبل بإلغاء انعقاد الجمعية العامة في 12 يناير 2001. و أضاف السيد هوين "إنه لمقلق جداً ملاحظة ان الجهات القضائية تستمر في اتخاذ قرارات منافية لإلتزامات تونس الدولية و تلح على التحرش بمنظمة لا تقوم سوى بالدفاع و الترويج لحقوق الإنسان".

إن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان كانت قد حولت إلى الدائرة الاستجالية في 1 سبتمبر 2005 و 5 سبتمبر و اصدرت المحكمة الابتدائية قرار موجه إلى الرابطة بتعليق مؤتمرها و كذلك جميع أعمالها التحضيرية الرامية إلى تسهيل انعقاده. من جهة أخرى، ستقوم الغرفة المدنية الابتدائية بتونس ببحث طلب بإلغاء عقد الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان مؤتمرها السادس.

إن اللجنة الدولية للحقوقيين تؤكد من جديد دعمها القوي لمنظماتها التابعة و تطلب فوراً بأن تتمكن الرابطة من الاجتماع كما يحلو لها و ان تمارس أعمالها بدون عقبات أو مضايقات من أي نوع.